مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص 306-325

تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل

Evaluating the efforts of the state within the programs of upgrade small and medium enterprises in Algeria an empirical study of a sample of Algerian institutions that benefited from the upgrade program

سمية بلعيد [1]*

[1] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، belaidsoumia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020-05-08 تاريخ القبول: 2020-05-25

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تقييم لجهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال التعرف على مختلف هذه البرامج التي تم تطبيقها، إضافة إلى معرفة نتائج كل برنامج. واعتمدت الدراسة على استخدام الاستبيان وكذا تقارير من وزارة الصناعة والمناجم وكذا الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان الدولة تبذل جهودا مادية ومعنوية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تطبيق برنامج التأهيل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج تأهيل المؤسسات في الجزائر.

تصنيفات JEL : H1 ; H5

Abstract

This study aims to know the evaluation of the efforts of the government for the upgrading programs of small and medium-sized firms in Algeria, by identifying these different applied programs and their results. The study was based on a survey, on reports from the Ministry of Industry and Mines and the National Agency for the Development of Small and Medium firms. The study concluded that the government provides financial and moral efforts to help small and medium-sized firms in their program upgrading.

Keywords: small and medium firms, upgrading small and medium firms, programs of upgrading small and medium firms in Algeria.

JEL Classification Codes : H1,H5

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

إن ظهور العديد من التغيرات والتطورات في الآونة الأخيرة من الإندماج الاقتصادي العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق وكذا التطور التكنولوجي وازدياد حاجيات ومتطلبات الزبائن، إضافة إلى شدة المنافسة وغيرها فرضت على مختلف المؤسسات مراقبة وتقييم التغيرات الحاصلة في المحيط من أجل ضمان البقاء والاستمرار. وتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر نسبة على مستوى اقتصاديات الدول على اعتبار خصائصها وقدرتها على النمو وتوفيرها لمناصب الشغل وجلب الثروة، وقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بها وذلك بإصدار بعض التشريعات التي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو اقتصاد السوق ليتبعها إنشاء وزارة خاصة وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في عام 1995، كما دعمت الجزائر هذا القطاع بالعديد من البرامج والتعديلات.

مشكلة الدراسة

ما هو تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المؤسسات؟

فرضية الدراسة

من اجل الاجابة على المشكلة والتساؤلات السابقة تم الاعتماد على الفرضية التالية:

لا تبذل الدولة جهودا مادية ومعنوية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تطبيق برنامج التأهيل.

أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تتجلى من خلال أهمية الموضوع في حد ذاته اذ يعتبر موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما بالنسبة لها على أساس المعطيات الجديدة التي تفرض عليها تبني هذا المنهج، كما تتجلى أهميته في الوقوف على مختلف برامج تأهيل هذه المؤسسات الجزائرية وكذا محاولة معرفة مدى قيام الدولة بمساعدة المؤسسات محل الدراسة لتطبيق برنامج التأهيل المستفيدة منه.

أهداف الدراسة

تتجلى أهداف هذه الدراسة في:

- الالمام بمختلف البرامج المطبقة في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الوقوف على نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- معرفة مدى استفادة المؤسسات محل الدراسة من الدولة لتطبيق برنامج التأهيل المستفيدة منه.

منهج الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى محورين:

- المحور النظري: ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور التطبيقي: تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المؤسسات.

2. المحور النظري: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.2 مدخل الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أخذ القانون الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرفها ومهما كانت الطبيعة القانونية لها: " بأنها منظمة انتاج سلع و/ أو خدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية" (سلطاني، 2014، ص 65)

والجدول الموالي يوضح معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر:

الجدول 01

معايير التمييز لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الاعمال السنوي	الحصيلة السنوية (مليون دج)
منظمة مصغرة	من 01 إلى 09	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10
منظمة صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100
منظمة متوسطة	من 50 إلى 249	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2011، ص8-9.

2.1.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تكمن أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة عن طريق (العساف، 2012 ، ص ص 44-48):

- قدرتها على توليد فرص عمل أكثر توافرا واستدامة وذلك لانخفاض حجم رأس المال اللازم لتوليد فرص العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة.
- الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة، فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلا عن المكونات والاجراءات التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة وتقوم بدور المؤسسات المغذية لها.
- الإسهام في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية.
- قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية: حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ونظرا لانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن بالمدخرات المالية القليلة لدى أفراد الأسرة انشاء هذا النوع من المؤسسات. كما أنها تساهم في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من الاستيراد.
- الإسهام في زيادة الدخل القومي: تساعد هذه المؤسسات على زيادة الدخل القومي خلال مدة قصيرة نسبيا، نظرا إلى أن انشائها يتم خلال مدة أقصر بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى.
- قدرتها على الابتكار والتجديد وعلى استيعاب التكنولوجيا المتطورة.
- تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية: تلعب المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي، ذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو إمكانية مالية أو مادية كبيرة.
- المحافظة على الأعمال التراثية (حرفية/ يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد وتنمية المشروعات الحرفية يفتح الأبواب.
- دورها في مواجهة مشكلة البطالة.

3.1.2 المشاكل التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من أهم العراقيل أو المشاكل التي تقف عائق أمام تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالاتي:

- **مشكلة العقار الصناعي**: من المشاكل التي يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة أرض لإقامة مشروعه ولهذا غاليا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد ملكية العقار يحول دون خصوله على القروض اللازمة من البنوك.
- **مشاكل التمويل**: يعتبر الحجم المحدود للتمويل المتاح أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الصعوبات الرئيسية بوجه إنتاج ونمو هذه المؤسسات.
- **مشاكل ادارية وتسويقية**: تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن مجموعة من المشكلات الادارية والتسويقية منها (العساف، 2012 ، ص 70):
  - مشكلة نقص القدرات والمهارات الادارية والتسويقية.
  - مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ونظيراتها من المنتجات الوطنية.
  - مشكلة انخفاض حجم الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **المشاكل الضريبية:** ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعرض لأعباء ضريبية ثقيلة سببها (خوني، 2008 ، ص 76):
  - ان نسبة الضريبة نفسها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مع استفادة هذه الأخيرة من ميزات اقتصاديات الحجم.
  - إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وهو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على القروض بسبب الضمانات وهذا لا يحقق وفرات ضريبية لأن الفائدة تعتبر مصاريف لغايات ضريبية.
  - نقص خبرة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأساليب التي تحقق وفرات ضريبية.
  - هناك أيضا مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة مما يدفع مصالح الضرائب إلى الاعتماد على التقدير الجزافي والذي عادة ما يكون مبالغ فيه أو يصعب على اصحاب المؤسسات اثبات العكس.
- **مشاكل فنية**: تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية من المستلزمات الضرورية لإقامة واستمرار أي مؤسسة خاصة في المجال الصناعي. من المؤسف أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص ملحوظ في هذه المجالات (العساف، 2012 ، ص ص 70-71)
- **مشاكل استشارية**: الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تفشل في مهدها لافتقار للاستشارات الكافية والصحيحة والتي هي عادة ما تحتاجها للتأكد

من صحة الخطوات والقرارات التي تتخذها سواء تلك الخاصة بتأسيس المشروع أو ادارته أو تسويق منتجاته.

2.2 ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.2.2مفهوم التأهيل

عرفته ONUDI على أنه عبارة عن مجموعة برامج موضوعة خصيصا للدول النامية والتي هي في مرحلة انتقال لغرض تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد وزيادة القدرة على التكيف مع المتغيرات، وبعدها طورت مفهومه خلال السنوات الاخيرة ليصبح يعني الإجراءات المستمرة والتي تهدف إلى تحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر(Bouhaba, 8-9/12/2012 , p 3)

كما يعرف على أنه: "مجموع الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة للرفع من قدرتها التنافسية وتحسين أدائها بمقارنة النتائج الهيكلية لها مع منافسيها والمؤسسات الاخرى من نفس القطاع حتى تؤمن استمرارها وديمومتها , Lmri, juillet 2003) " p 203).

ومنه فإن التأهيل عبارة عن عملية مستمرة تهدف إلى إحداث تغييرات كبيرة في المؤسسة ومحيطها الكلي بهدف:

- جعلها أكثر تنافسية من حيث السعر ونوعية المنتجات.
- تحضيرها وتكييفها مع متطلبات التبادل التجاري الحر.
- جعلها قادرة على متابعة التغيرات التقنية والتكنولوجية الحاصلة في الأسواق.

2.2.2 أهداف التأهيل

يتمثل الهدف الرئيسي لعملية التأهيل في استمرارية وبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الحفاظ على حصتها في السوق الداخلية والدخول الى الأسواق الخارجية لاسيما الأسواق الاوروبية. ويمكن تقسيم أهداف برنامج التأهيل حسب مستوى تحديدها، والجهات المتدخلة في تنفيذ البرنامج كما يلي:

أ. **الأهداف العامة:** من بين الأهداف العامة التي تسعى الحكومة الوصول اليها ما يلي (ذهبية، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 4):

- تطوير المحيط الصناعي والتنظيمي للمؤسسة، وتعظيم قدرتها على مواجهة تحديتها المستقبلية.
- تعزيز وتديم قدرات هياكل الدعم، حتى تضمن تقديم خدمات فعالة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة تستجيب لاحتياجاتها في ظل المحيط التنافسي الجديد.
- تشجيع تطوير الصناعات التنافسية.

- تحسين تنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية وذلك بتطوير وسائل التأهيل وأنظمة الإنتاج فيها وتعزيز قدرتها التعزيزية، وتحسين جودة منتجاتها وجعلها أكثر قدرة على التأقلم مع المعايير الدولية.

ب. **الهدف على المستوى القطاعي:** تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات.

ج. **الهدف على المستوى الجزئي:** إن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في:

- رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة على حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى واقتحام السوق الخارجية في المرحلة الثانية.
- العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في التكاليف وتشخيص المجالات ذات القدرات العالية.
- الحفاظ على مناصب الشغل الحالية وزيادة فرص العمل.

3.2.2 دواعي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أدركت كل دول العالم ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمهيدا للاندماج في الاقتصاد العالمي وهناك بعض العوامل تعتبر داعيا لذلك وتتمثل فيما يلي (ادريس، 2012-2013 ، ص 11):

- تحديات المنافسة العالمية.
- رفع الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية.
- غياب الرؤية الاستراتيجية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نقص روح المقاولة لدى اصحاب المؤسسات.
- محاولة توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا وفق لمبادئ الاقتصاد التنافسي.
- الصعوبات الادارية والمالية، التسويقية، الفنية، الجبائية...
- غياب التدريب النظري والتطبيقي لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الشراكة الأورو متوسطية: التخفيف من الاثار الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي.

4.2.2 متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنقسم الى قسمين حسب المستويين الكلي والجزئي كالاتي:

أ- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المستوى الكلي:

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة أو وسط دقيق، ولا بمكنها أن تتطور في حيز مغلق، والملاحظ أن المحيط المفترض أن تنشأ به وتنمو فيه هذه المؤسسات مازال يعاني من اختلافات صعبة على جميع المستويات في الجزائر، لذلك يجب:

- **ترقية المحيط الإداري:** إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء عند الانشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين (بلخباط، أفريل 2006 ، ص 738).
- **تدعيم البينية التحتية:** إن تدعيم البينية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي الى تخفيض التكاليف وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة.
- **تطوير المنظومة المصرفية:** إن مسألة التمويل تبقى دوما في إشكالية صعبة في وجه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن نمو أي اقتصاد يتوقف على إمكانيات تمويله، ولهذا وجب العمل على تطوير المنظومة المصرفية مع تشجيع قيام بنوك ومؤسسات مالية خاصة.
- **لإقامة نظام معلومات فعال ومصادق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود المؤسسات بالمعلومات السليمة في المكان والزمان المناسبين.
- **الرعاية والاحتضان:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من نقص الخبرات في النشاط الحر وفي مجال التسيير واستعمال التكنولوجيا، لذا فهي تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من قبل السلطات العمومية.
- **تأهيل المحيط الجبائي:** لابد من إعادة النظر في النظام الضريبي من خلال (ذهبية، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص ص 4-5):
  - إجراء تخفيضات أو إعفاءات تدريجية في معدلات مختلف أنواع الضرائب لتوسيع قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - وضع نظام ضريبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى وطبيعة النشاط الذي تقوم به، وحسب مناطق النشاط التي هي أكثر حاجة للتنمية.
- **تأهيل النظام الجمركي:** وجب تكييف نظام جمركي فعال يتلاءم مع هذا المقام من خلال (ذهبية، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص ص 5-6):
  - عصرنة إدارة الجمارك بإعادة النظر في الإجراءات الجمركية وجعلها أكثر تكيفا وتماشيا مع قواعد الشراكة.

- التقليل من تكاليف الإدارة الجمركية وتسهيل إجراءات دخول وخروج السلع وعمليات نقل البضائع من أماكن الاستيراد وإخراجها من الموانئ والمطارات، وتقليص متوسط مدة الجمركة.

➢ **تأهيل المحيط القانوني:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، خاصة وأن معظمها تعيش مراحل حياتها الأولى الى حضانة قانونية تشريعية خاصة بها، تضمن حقوقها وتؤمن المناخ المناسب الذي يشجعها على توسيع فرص الاستثمار.

ب-**متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المستوى الجزئي:**

إن المتطلب الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو تقبل فكرة التغيير، وتتمثل سياسة التغيير والتجديد الواجب تطبيقها على جميع المستويات في الأتي:

➢ **التجديد على مستوى وظيفة الموارد البشرية:** لا يمكن الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغرية والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون التركيز على تأهيل العنصر البشري، وما يمز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اليوم هو ضعف مستويات الكفاءة وتكوين العنصر البشري فيهما، واعتمادها على يد عاملة غير مؤهلة وغير خبيرة، (عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة، 2002 ، ص 163)، لذا أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية العمل على (نصيرة، أفريل 2006 ، ص 1050):

- إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة.
- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات.
- الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف.
- تكريس ثقافة الاتصال والتواصل بين أفرادها وبعث روح التبادل الحر للمعلومات، المعارف والكفاءات.

➢ **التجديد على مستوى وظيفة الانتاج:** وجب ما يلي:

- الاختيار الجيد لمصادر التموين من خلال المفاضلة بين الموردين.
- إعادة النظر في تقنيات ووسائل الإنتاج.
- الاهتمام بتركيبة المنتوج والعمل على جعله متميز في إطار السعي الى اكتساب شهادة المطابقة مع معايير الدولية (ISO) وتبني نظم الجودة الشاملة.

➢ **التجديد على مستوى وظيفة البحث والتطوير**: في هذا الإطار لابد من وضع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة مخصصات للبحث والتطوير من اجمالي ميزانيتها.

- **التجديد على مستوى الوظيفة التسويقية:** وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع معطيات الظروف الراهنة من خلال (ذهبية، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص 16):
  - إعادة النظر في سياسة التسعير.
  - الاهتمام بسياستي التوزيع والترويج بالمنتجات.
  - العمل على تنشيط المبيعات في الأسواق المحلية والخارجية.

3.2 برامج التأهيل في الجزائر

1.3.2 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات 2007-2010

أ- تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات 2007-2010

يتمثل البرنامج في مجموعة من الإجراءات الدعم المباشر للمؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخدماتية ...الخ.

ب- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل أهداف البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحافظتها على مكانتها في السوق الوطنية وضمان حصتها في السوق الدولية في ظل مناخ تنافسي وذلك عن طريق (بادة، 2007):

- إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر.
- تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض).
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات ومراكز البحث والتطوير والجامعات.
- الوصول الى مؤسسة صغيرة أو متوسطة تكون قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور في الأسواق العالمية.
- تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع من خلال اعتماد أحدث الطرق غي مجال التسيير والإدارة، والالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالجودة..

ج- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات 2007-2010

لقد قامت الوكالة إلى غاية أكتوبر 2014 باستقبال 4023 ملف انخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم إبرام 900 اتفاقية

بينها وبين المؤسسات المقبولة، بالإضافة إلى استقبال 507 تقرير التشخيص من مكاتب الدراسات. وتم قبول 486 تقرير اي بنسبة 73.57%.

2.3.2 البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ENDPME

في إطار اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية استفادت الجزائر من مساعدات مالية اقرها الاتحاد الأوروبي في برنامج ميدا حيث خصص منها جزء لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وفي هذا السياق قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامجين $EDPME_1$، $EDPME_2$.

أ- التعريف بالبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل هذا الاتفاق في برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عاملا والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية، الهدف منه هو تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بما يسمح لها المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ب-نتائج البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة $EDPME_1$

يمكن تلخيص حصيلة البرنامج إلى غاية مارس 2007 كما يلي (ادريس، 2012-2013 ، ص ص 23-232):

بالنسبة إلى الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد تقدم 716 ملف للانضمام لبرنامج التأهيل تم قبول 442 مؤسسة لتوفرها على الشروط اللازمة وتم التخلي عن 256 مؤسسة عن البرنامج وذلك بعد المرحلة الاولى من التشخيص، أما 18 مؤسسة فقد تم التخلي عنها بعد المرحلة الثانية من البرنامج، هذا من جانب ومن جانب أخر فقد تم تقديم التسهيلات من أجل عملية تمويل هذه المؤسسات ب 4 مؤسسات مالية وكذا 5 بنوك وكانت أهم التدخلات في هذا المحور كما يلي:

- 56 تدخل للتأهيل.
- 119 دراسة تقنية، اقتصادية ومالية.
- 66 ملف تحت مسؤولية صندوق الضمان.

أما فيما يخص الدعم المباشر لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد خصص 4 وزارات وهيئات عمومية و11 جمعية مهنية وتم تخصيص 298 تدخل لتكوين اطارات ومدراء المديريات الولائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورؤساء الاقسام وكذا مشاركة 3550 إطار في مختلف الملتقيات.

- **حصيلة البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة $EDPME_2$**

تم القيام بمرافقة هذه المؤسسات في عملية التأهيل وأهم العمليات التي تم إنجازها نوجزها كما يلي (ادريس، 2012-2013 ، ص 233):

- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج.
- تقدم أكثر من 200 مؤسسة حيث تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج.
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم.
- إطلاق مناقصة ب 10.5 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يخص الدعم المؤسساتي وهيئات الدعم وكذا دعم الجودة فقد تم اطلاق برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية وكذا استراتيجية تطوير المناولة وبرنامج استراتيجية الجزائر الإليكترونية وأليات التمويل وصناديق الضمان ودعم هيئات مهنية، بالإضافة إلى إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة والقانونية، اضافة إلى إعداد اجراءات اختيار هيئات المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد "ISO 17025 -ISO 17020 " وكذا إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج و إعداد سوق الخدمات ب 7 مليون أورو من أجل الدعم التقني للجودة.

3.3.2 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010- 2014

أ- التعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014

في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 فقد انطلق البرنامج في جانفي 2011 وذلك كبرنامج مكمل للنقائص الموجودة في البرنامج الأول (2010-2007). إن الهدف الاساسي لهدا البرنامج هو دعم 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بغرض تمكينها من تحسين قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها في السوق المحلية والاسواق الخارجية من خلال (ANDPME, 2017):

- الارتقاء بالقدرات الادارية والتنظيمية.
- الارتقاء بالمهارات في ادراة المعرفة والابتكار.
- ترقية الجودة.
- تطوير الموارد البشرية.
- دعم الاستثمارات المادية في الانتاج.

ب. نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014

اعتبارا من 20 جويلية 2017 فإنه تم استقبال 5071 ملف للمؤسسات التي تريد الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014 وذلك على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يوضح تطور توزيع الملفات المستلمة حسب المنطقة وحسب السنة:

الجدول 02

توزيع الملفات المستلمة حسب المنطقة والسنة

الملحقة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الجزائر	276	213	305	173	126	45	41	1179
عنابة	448	217	239	151	99	59	30	1243
غرداية	39	13	56	32	61	63	5	269
وهران	208	132	119	71	54	34	15	633
سطيف	377	349	491	276	140	63	51	1747
المجموع	**1348**	**924**	**1210**	**703**	**480**	**264**	**142**	**5071**

المصدر: وثائق داخلية من وزارة الصناعة والمناجم

يلاحظ من الجدول السابق ان عدد الملفات المقدمة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ 5071 ملف ابتدءا من سنة 2011 الى غاية 2017 حيث انه تتميز ملحقة سطيف الجهوية بالمرتبة الاولى بمجموع 1747 ملف تليها ملحقة عنابة الجهوية ب 1243 ملف في حين كانت ملحقة الجزائر العاصمة ب 1179 ملف مقدم للاستفادة من التأهيل، ولكن ما تم ملاحظته ان عدد هذه الملفات المقدمة متراجع نسبيا في سنة 2012 مقارنة ب 2011 في حين نلاحظ ارتفاع محسوسا في سنة 2013 ليتراجع بعدها في سنة 2014 من 1210 ملف الى 703 ليستمر في التراجع الى غاية 2017. أما الجدول الموالي يوضح توزيع التقارير التشخيصية الواردة وفقا لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الاستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014.

الجدول 03

توزيع التقارير التشخيصية الواردة وفقا لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التصنيف	عدد التقارير	النسبة %
المؤسسات المصغرة	135	14.87
المؤسسات الصغيرة	539	59.36
المؤسسات المتوسطة	234	25.77
الإجمالي	908	100

المصدر: وثائق داخلية من وزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان عدد ملفات المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014 في مرحلة الدراسة التشخيصية وصل إلى 908 تقرير حيث تم معالجة 539 تقرير لمؤسسة

صغيرة أي بنسبة 59.36% وهي أكبر نسبة بالنسبة لباقي المؤسسات، في حين ان المؤسسات المتوسطة تمت معالجة 234 تقرير عن الدراسة التشخيصية بنسبة 25.77%. وحسب ما أدلى به الأمين العام للوكالة ANDPME فإنه ومن أصل 781 مؤسسة مستفيدة تم رفض 134 ملف، ومن أصل 647 مؤسسة تبين أنه قد بلغ عدد المؤسسات التي أنهت جميع إجراءات برنامج التأهيل هو 25 مؤسسة.

3. المحور التطبيقي: تقييم جهود الدولة ضمن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المؤسسات.

1.3 الإطار المنهجي للدارسة الميدانية

سيتم توضيح أهم النقاط المتعلقة ببناء أداة الدراسة (الاستبيان)، الإطار المكاني والزمني للدراسة، كيفية تصميم الاستبيان، اختيار عينة الدراسة وحجمها وكذا الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان.

1.1.3 حدود الدراسة

أ. الحدود الموضوعية: حيث يشمل البحث كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة جزائرية استفادت من برنامج التأهيل.

ب. الحدود الزمنية: استغرقت الدارسة الميدانية مدة زمنية قدرها خمسة أشهر (من شهر جويلية 2017 إلى نوفمبر 2017).

ت. الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة الميدانية عبر القطر الجزائري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

2.1.3 اختيار عينة الدراسة وحجمها

تم الاعتماد في هذا البحث على استمارة الاستبيان بوصفها مصدر أساسي لجمع البيانات. تمكننا من استرجاع 95 استمارة مملوءة صالحة للبحث من أصل 140 استمارة أي تم الاسترجاع بنسبة 67.85%.

3.1.3 الأدوات المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان

لقد أشرنا سابقا أنه تم الاعتماد على استمارة الاستبيان بوصفها مصدرا رئيسيا لجمع البيانات، حيث اعتمد سلم ليكرث ذو خمس مستويات. تم استعمال معامل ألفا كرو نباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وبلغت قيمة معامل ألفا كرو نباخ 0.808 وهي أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة (0.60) وهذا ما يعطي الاستبيان درجة صدق وثبات عالية. وبذلك تقبل نتائج التحليل المبنية على هذا الاستبيان. واستعملت الأدوات التالية في التحليل:

- التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على البيانات العامة لنوع عينة؛

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المتوسط العام لإجابات المستجوبين على عبارات الاستبيان.

2.3 تحليل الخصائص الوصفية للمؤسسات محل الدراسة

الجدول 04

توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص العامة

الخصائص العامة		التكرار	النسبة المئوية %
حجم المؤسسة	المؤسسة المصغرة	03	03.2
	المؤسسة الصغيرة	37	38.9
	المؤسسة المتوسطة	55	57.9
نوع المؤسسة	عمومية	4	04.2
	خاصة	91	95.8
اطار الانشاء	اطار خاص	42	44.2
	APSI	13	13.7
	ANSEJ	19	20
	ANDI	16	16.8
	أخرى	5	5.3
نوع دراسة برنامج التأهيل	دراسة شاملة	61	64.21
	دراسة مخففة	24	25.26
	دراسة شاملة مخففة	10	10.53

المصدر: سمية بلعيد، 2017-2018، ص ص 209-220.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه قد طغت نسبة المؤسسات المتوسطة على المؤسسات محل الدراسة بنسبة بلغت 57.9 % مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والتي كأنت بنسبة 39.9% في حين كأنت نسبة المؤسسات المصغرة صغيرة جدا وقد بلغت 3.2% ويرجع ذلك إلى أن اغلب برامج تأهيل المؤسسات كأنت تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماعدا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007 والذي استكمل بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014.

كما يوضح الجدول أن نسبة المؤسسات الخاصة كانت أكبر في مجتمع البحث بنسبة بلغت 95.8% مقارنة مع المؤسسات العمومية والتي شكلت نسبة 4.2% ويرجع ذلك إلى التطور السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث عرفت نسبة نمو وتسارع كبيرين وبصورة مستمرة وقد بلغ عددها في ديسمبر 2016 ب " 1022231 مؤسسة" في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمومية في نفس السنة 390 مؤسسة والتي تعرف بمعدل نمو بطيء، ونلاحظ أيضا أن اغلب

المؤسسات قد أنشئت في إطار خاص لأصحابها حيث اتجهت النسبة الأكبر لأنشاء المؤسسة بإطار خاص بأكثر من 44% في حين أن بعض المؤسسات قد تم أنشائها في إطار ANSEJ بنسبة 20% تليهم إطار ANDI بنسبة 16.8% في حين أن هناك بعض المؤسسات أنشئت في إطار APSI وكأنت نسبتهم تقدر ب 13.7% في حين أن 5% من مجتمع البحث قد أنشئت المؤسسة في إطار أخر، ويرجع هذا التباين في نسب المختلفة لأنشاء المؤسسة إلى الإمكانيات المالية للفرد أو المؤسسة وكذا شروط والامتيازات كل هيئة من الهيئات السابقة الذكر.

كما تشير نتائج الجدول السابق أن نسبة المؤسسات التي قامت بدراسة شاملة قد طغت على النسب الأخرى حيث قدرت ب 64.21% وذلك باعتبار أن أغلب مجتمع البحث من القطاع الصناعي في حين كأنت نسبة المؤسسات التي اتجهت نحو الدراسة المخففة تقدر ب 25.26% ويمكن أنساب ذلك إلى المؤسسات المصغرة والصغيرة، أما نسبة المؤسسات التي قامت بالدراستين شاملة ومخففة فهي نسبة ضعيفة قدرت ب 10.53%.

3.3 تحليل نتائج تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجهود الدولة ضمن برامج التأهيل

يتناول هذا المحور من الاستبيان " جهود الدولة المادية والمعنوية من خلال برامج التأهيل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم عبارات هذا المحور قد نالت متوسطات حسابية يتراوح تقييمها ما بين موافق ومحايد، ما أثر على المتوسط الحسابي الإجمالي متوسطات عبارات هذا المحور والذي بلغت قيمته 3.58 بانحراف معياري قدره 0.448 وهو ما يقع ضمن مجال التقييم " موافق" حسب مقياس ليكارث الخماسي وهذا يعني وجود قبول جيد لدى المؤسسات محل الدراسة بخصوص عبارات المحور، أما على مستوى العبارات فيلاحظ أن العبارة التي مفادها " تكاليف الدراسة التشخيصية- التقنية- مقبولة" قد نالت أعلى متوسط حسابي قدرت قيمته ب 4.02 بانحراف معياري قدره 0.684 وهو يقع ضمن مجال التقييم "موافق" ما يعني وجود قبول جيد لصحة هذه العبارة من قبل المستجوبين.

الجدول 05

قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المؤسسات نحو مؤشر تطبيق برنامج التأهيل

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
تهتم الدولة بتهيئة الاقاليم في اطار برنامج التأهيل	3.45	0.681	8	موافق
تعمل الدولة على توفير متطلبات حماية المنتوج الوطني	3.04	0.743	9	محايد
هناك إعلام صحافة، اذاعة،... حول برنامج التأهيل	2.76	0.782	10	محايد
ملف قبول برنامج التأهيل من الوزارة سهل وليس معقد	3.72	0.821	5	موافق
إجراءات برنامج التأهيل واضحة وغير معقدة	3.68	0.829	6	موافق
نسبة منحة المساعدات في الاستثمار المادي مقبولة وكافية	3.61	1.003	7	موافق
نسبة منحة المساعدات في الاستثمار المعنوي مقبولة	3.76	0.710	4	موافق
المساعدات المقدمة من طرف الحكومة محفزة وكافية	3.78	0.717	3	موافق
تكاليف الدراسة التشخيصية- التقنية- مقبولة	4.02	0.684	1	موافق
لا يوجد صعوبة في الحصول على تمويل برنامج التأهيل من هيئات الدعم -الوزارة- بعد الموافقة	3.78	0.717	3	موافق
لا يوجد صعوبة في قبول البنك مرافقة عملية تمويل البرنامج	3.82	0.668	2	موافق
نتيجة مؤشر تطبيق برنامج التأهيل	**3.58**	**0.448**		**موافق**

المصدر: سمية بلعيد، 2017-2018، ص ص 234-235.

وجاءت العبارة التي تفيد " لا يوجد صعوبة في قبول البنك مرافقة عملية تمويل البرنامج" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.82 بانحراف معياري قدره 0.668 ، تليها عبارتين مفادهما " لا يوجد صعوبة في الحصول على تمويل برنامج التأهيل من هيئات الدعم -الوزارة- بعد الموافقة"، " المساعدات المقدمة من طرف الحكومة محفزة وكافية " بمتوسط حسابي قدرت قيمته ب 3.78 بانحراف معياري 0.717 ، وجاءت بعدهما العبارة التي تفيد " نسبة منحة المساعدات في الاستثمار المعنوي مقبولة" بمتوسط حسابي قدره 3.76 وانحراف معياري 0.710 ، وحصلت العبارة التي تفيد بأن " ملف قبول برنامج التأهيل من الوزارة سهل وليس معقد" على متوسط حسابي قدره 3.72 وانحراف معياري قدر ب 0.821 ، تليها العبارة التي مفادها " إجراءات برنامج التأهيل واضحة وغير معقدة" بمتوسط حسابي قدره 3.68

وانحراف معياري قدره 0.829، تليها عبارة " نسبة منحة المساعدات في الاستثمار المادي مقبولة وكافية" بمتوسط حسابي بلغ 3.61 وانحراف معياري قدره 1.003 وسجلت العبارة التي تفيد " تهتم الدولة بتهيئة الأقاليم في إطار برنامج التأهيل" متوسط حسابي قدره 3.45 وانحراف معياري قدرت قيمته ب 0.681، وتجدر الإشارة إلى أن كل العبارات السابقة الذكر كانت ضمن مجال التقييم الايجابي بمعنى " موافق" ما يعني وجود قبول جيد لصحة هذه العبارات، في حين كانت العبارة التي مفادها " تعمل الدولة على توفير متطلبات حماية المنتوج الوطني" ضمن مجال التقييم " محايد" حيث بلغ متوسط حسابها 3.04 أما انحراف معيارها فقدر ب 0.743. أدنى متوسط حسابي سجلته العبارة " هناك إعلام صحافة، إذاعة، حول برنامج التأهيل" حيث قدرت قيمته 2.76 بانحراف معياري قدره 0.782 وهو أيضا يقع ضمن مجال التقييم "محايد".

على ضوء ما سبق ذكره يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترى أنه يوجد جهود مبذولة من طرف الدولة ماديا ومعنويا بخصوص برامج التأهيل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، **ومنه يتم رفض الفرضية القائمة على أنه لا تبذل الدولة جهودا مادية ومعنوية لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة في تطبيق برنامج التأهيل.**

4. خاتمة

من خلال الدراسة تم التعرف على مدى تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وترتكز النتائج على الدراسة الميدانية التي أجريت على المؤسسات محل الدراسة. وبعد التحليل للمعلومات الذي تم الحصول عليها من الاستبيان والتقارير الخاصة بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقارير وزارة الصناعة والمناجم، خلصت الدراسة إلى وجود تطبيق لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل الجزائر على تبنيه ومساعدة هذه المؤسسات لتطبيقه، كما وقفت الدراسة على مجموعة من النتائج:

- لقد سعت الجزائر إلى تطوير وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي على اعتبار أن هذه المؤسسات هي المحرك الأساسي لعملية التنمية في أي دولة.
- لقد عملت الجزائر من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تأهيل هذه الاخيرة للرفع من قدراتها التنافسية وذلك من خلال برنامج الدعم الاوروبي

EDPME لتأهيل المؤسسات الخاصة، ويليه برنامج التأهيل الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- بالنسبة لبرنامج الدعم الاوروبي EDPME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن عدد المؤسسات التي أنهت جميع اجراءات التأهيل هي 64 مؤسسة أما بالنسبة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كان بطيء مقارنة بالبرنامج السابق حيث أنه ومن أصل 647 ملف مستفيد فقد بلغ عدد المؤسسات التي أنهت جميع اجراءات التأهيل هي 25 مؤسسة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الاولى حيث أن اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من برنامج التأهيل كان مقبول.
- يوجد جهود مادية ومعنوية مبذولة من طرف الدولة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية محل الدراسة لتطبيق برنامج التأهيل.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها.
- جعل برنامج التأهيل من أولويات الحكومة وانشاء مكتب خاص به بالإضافة الى تكثيف الاعلان والتحسيس بالبرنامج.
- ضرورة اهتمام المؤسسات محل الدراسة بمتابعة اجراءات البرنامج وانجازها في الوقت المحدد لها، اضافة الى الاستفادة ما أمكن من تجربتها مع برنامج التأهيل واعتباره ضروريا والقيام به دوريا ولو حتى بمفردها.
- لابد من على مكاتب الاستشارة المسيرة لبرنامج التأهيل التحسي بضرورته والخروج في زيارات ميدانية للمؤسسات لعرض خدمات الاستشارة والتكوين، هذا بالإضافة الى الاستعانة بوسائل الاعلام.

5. قائمة المراجع

ANDPME. (2017). *منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . Algérie: ANDPME.

Bouhaba, M. (8-9/12/2012). la problématique de la mise à niveau des entreprises en Algérie . *cinquante ans d'expériences de développement étatéconomique*, (p. 3). algérie.

Lmri, A. (juillet 2003). la mise à niveau- enjeux et pratique des entreprises Algérienne. *Revue des sciences commercial et de gestion N°2*, 203.

جمال بلخباط. (أفريل 2006). متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. *المؤتمر الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، (صفحة 738). الشلف.

حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف. (2012). *الاصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

رقية حساني ، رابح خوني. (2008). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها*. مصر: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الرحمن بن عنتر. (2002). واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1، جامعة سطيف ، دار الهدى للنشر*، 163.

قوريش نصيرة. (أفريل 2006). اليات واجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*، (صفحة 1050). جامعة الشلف.

لطرش ذهبية. (13-14 نوفمبر 2006). استراتيجيات ترقية وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الاوروجزائرية. *المؤتمر الدولي: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، (صفحة 4).

محمد رشدي سلطاني. (2014). *الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة*. الاردن: دار جليس الزمان.

مصطفى بن بادة. (29 أفريل, 2007). البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *انطلاق تنفيذ البرنامج الاعلامي والتحسيسي قصر الثقافة*، الصفحات http :www.pmeart-dz.org.ar/discours.php.

يحي حسين ادريس. (2012-2013). *قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي*. الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .